



**CREDIT
FINANCIER
INVEST**

شركات / CFI Global Agreement

التاريخ: ٢٠ / /		
شركة الاعتماد المالي الاستثماري للوساطة المالية		
الفريق الأول:		
العنوان: عمان - الرابية - شارع عبدالله بن رواحة - عمارة أبراج الرابية - بناية رقم (٤) الطابق الثالث.		
ص.ب: ١٧٥٤٥	الرمز البريدي: ١١١٩٥	
الموقع الالكتروني: www.cfijordan.com	رقم هاتف الشركة: 00962 6 554 8844	
البريد الالكتروني: info@cfifinancial.com.jo		
اسم الشركة:		
maeT dnoceS		
الشكل القانوني:		
الرقم الوطني للمنشأة:		
رأس المال:		
الرقم الضريبي:		
نوع النشاط:		
عنوان المقر:		
ص.ب:	الرمز البريدي:	نوع الوثيقة:
رقم التسجيل:	تاريخ التسجيل:	البريد الالكتروني:
هاتف خلوي:	رقم الهاتف:	فاكس:
البنك الذي يتم التعامل معه:		رقم الحساب البنكي:
IBAN NO. :		

اسماء المفوضين بالتعامل على الحساب وبياناتهم

اسم المفوض:	الجنسية:		
إثبات الشخصية:	رقم الوثيقة:	التوقيع:	
جهة الاصدار:	تاريخ الصلاحية:	٢٠ / /	
عنوان الإقامة:			
عنوان العمل:			هاتف خلوي:

اسم المفوض:	الجنسية:		
إثبات الشخصية:	رقم الوثيقة:	التوقيع:	
جهة الاصدار:	تاريخ الصلاحية:	٢٠ / /	
عنوان الإقامة:			
عنوان العمل:			هاتف خلوي:

اسم المفوض :		
إثبات الشخصية :	رقم الوثيقة :	
جهة الاصدار :	تاريخ الصلاحية :	٢٠ / /
عنوان الإقامة :		
عنوان العمل :	هاتف خلوي :	

الغاية من فتح الحساب :

الاستثمار التوفير المضاربة أخرى

الشخص المستفيد من الحساب :		
وجود تفويض من قبل الشخص الاعتباري للأشخاص الطبيعيين المفوضين في التعامل على الحساب	نعم <input type="checkbox"/>	لا <input type="checkbox"/>
حجم المبالغ المتوقع التعامل بها مع الشركة :		
الاية التحقق من العنوان :	<input type="checkbox"/> مكالمة هاتفية	<input type="checkbox"/> مراسلة بريدية
الاية التحقق من العنوان :	<input type="checkbox"/> فاتورة حديثة تبين عنوان السكن	<input type="checkbox"/> زيارة الموقع
اسماء الشركاء / اسماء المساهمين اللذين تزيد ملكيتهم عن ١٠٪ :		
اسماء المالكين وعناوينهم :		
التغير الاساسي في طبيعة او حجم نشاط العمل :		
تاريخ تحديث وثيقة الاثبات :		
الاية التحقق من العنوان :	<input type="checkbox"/> مكالمة هاتفية	<input type="checkbox"/> مراسلة بريدية
	<input type="checkbox"/> زيارة الموقع	

الرجاء تحديد اذا ما كانت المؤسسات / الشركات		
مؤسسة / شركة امريكية <input type="checkbox"/>	مقيمة في الولايات المتحدة الامريكية <input type="checkbox"/>	
عنوان الإقامة او عنوان المراسلات البريدية في الولايات المتحدة الامريكية :		
يوجد اوامر دفع ثابتة لتحويل اموال الى حساب في الولايات المتحدة الامريكية :		
عنوان الوكيل في وكالة قائمة على الحساب أو عنوان المفوض بالتوقيع على الحساب في الولايات المتحدة الامريكية :		

الوثائق والمستندات المطلوب من عميل شركة الاعتماد المالي الاستثماري للوساطة المالية والمتعلقة بقانون الفاتكا :

توقيع نموذج (W 8 BEN-E) هو نموذج صادر عن مصلحة الضرائب الامريكية ويستخدم من قبل المؤسسات غير الاميركية للتأكيد على حالتها بالنسبة لقانون الفاتكا .
توقيع كل مفوض على نموذج اعرف عميلك .

ختم الشركة:

توقيع المفوض / المفوضين بالتعامل عن الشركة :

حيث أن الفريق الأول شركة مسجلة لدى مراقب الشركات وهيئة الأوراق المالية ولديها الموافقات اللازمة لممارسة أعمال الوساطة المالية وتداول عملائها في البورصات الأجنبية ولديها اتفاقية موقعة مع وسيط اجنبي للتداول من خلاله لعملائها .

وحيث أن الفريق الثاني يرغب بالتعامل بيعا وشراء في البورصات الأجنبية (كل سوق مالي خارج المملكة الاردنية الهاشمية سواء أكان منظما أم غير منظم يتم فيه التعامل بالأوراق المالية على اختلاف أنواعها او العملات الأجنبية أو المغان المضمّنة أو أي سلع أو أدوات مالية أخرى و الأسهم و السندات ومشتقات الأصول على اختلاف أنواعها) فقد تم الإتفاق بين الفريقين على ما يلي :

المادة (١) : يلتزم الفريق الأول بتخصيص رقم مرجعي للفريق الثاني لديه من خلال تعريفه حسب الأنظمة والتعليمات الخاصة بذلك بحيث يتم إعتقاد هذا الرقم في جميع عمليات التداول في البورصات الأجنبية العائدة للفريق الثاني من قبل الفريق الأول لصالحه .

المادة (٢) : يلتزم الفريق الأول بتنفيذ أوامر الشراء والبيع بالتبعية عن الفريق الثاني بناءً على الأوامر الصادرة عنه بما يتفق وتعليمات تنظيم تعامل شركات الخدمات المالية بالأوراق المالية في البورصات الأجنبية لعام ٢٠١٧ .

المادة (٣) : من المتفق عليه بين الفريقين أنه يحق للفريق الأول بحسب رأيه وحده وبدون أي مسؤولية عليه رفض أو تعديل تنفيذ أوامر الفريق الثاني أو أي منها إذا إرتأت بان تنفيذ الأوامر أو أي جزء منها يشكل مخالفة قانونية لشروط التداول او مخالفة سلوكية او تهدد مصالحه و / او ترتب عليه أية مسؤولية أو إلتزامات او خسائر او قام الوسيط الاجنبي بإجراء تعديلات او تغييرات على الأوامر المنفذة بسبب وجود خطأ او وجوب تعديل فيها بحسب تقديره ، ولا يحق للفريق الثاني المطالبة بأي تعويضات مقابل هذا البند بما في ذلك التعويضات عن أي فرصة بديلة .

المادة (٤) : يلتزم الفريق الأول ببصل أمواله وتعاملاته في البورصات الأجنبية عن أموال عملائه وتعاملاتهم التي تكون وديعة لديه .

المادة (٥) : يتوجب على الفريق الثاني تغيير كلمة السر عند أول دخول الى الحساب الخاص بالتداول ، و يتحمل الفريق الثاني المسؤولية الكاملة لحماية رمز المستخدم وكلمة السر و أية معلومات أخرى مقدمة من الفريق الأول و أن لا يعطيها لأي طرف كما بما في ذلك موظفي الشركة . كما يلتزم الفريق الثاني بالمحافظة على الرمز التعريفي بالخدمة الهاتفية وكلمة السر . كما يخلى الفريق الثاني الفريق الأول من أية مسؤولية أو أضرار قد تلحق به نتيجة عدم إلتزامه بذلك ، او نتيجة إساءة استعمال الخدمة ، وفي حالة فقدان / سرقة رمز المستخدم و / او كلمة السر يتوجب على العميل إبلاغ الفريق الأول خطيا وفورا بإيقاف الخدمة ، ولعائدة إستخدام الفريق الثاني الخدمة يتوجب عليه تقديم طلب إصدار كلمة سر جديدة حسب واقع الحال بدل مفقود و يلتزم بدفع قيمة بدل هذه الخدمة حسب قائمة الرسوم المعتمدة في حينه .

المادة (٦) : يتفهم الفريق الثاني تماماً بأن رمز المستخدم وكلمة السر تحدد هوية العميل ، لذا فإن أي عمليات منفذة باستخدام رمز المستخدم وكلمة السر تعتبر صادرة من الفريق الثاني و يعتبر أي شخص يستخدمه هو الفريق الثاني ، و يعتبر الفريق الثاني مسؤولاً عن جميع العمليات المنفذة باستخدام وسائل التعريف الخاصة به .

المادة (٧) : من المتفق عليه بين الفريقين أنه سيتم تنفيذ تعليمات و أوامر العميل بالتداول في الأسواق الأجنبية من خلال الفريق الأول لمصلحة الفريق الثاني و باسمه من خلال الوسيط الماليين الخارجيين الذين يتعامل معهم الفريق الأول و يتم عكس تداولات الفريق الثاني في حساب التداول الخاص به حسب الأصول .

المادة (٨) : من المتفق عليه بين الفريقين بأن من حق الفريق الأول بإجراء التسجيل الصوتي لكافة المكالمات الواردة من الفريق الثاني و / او الصادرة من الفريق الأول له ، و يحق للفريق الأول بتقديم تلك التسجيلات كدليل قانونية في مواجهته و يكفي لهذه الغاية شهادة أي موظف من موظفي الشركة بالإتصال و / او باستقباله مكالمات الفريق الثاني التي تتضمن أوامره و يسقط الفريق الثاني حقه بالإدعاء في عدم صحة تلك التسجيلات و / او الإعتراض عليها لأي سبب من الأسباب ، كما يقبل الفريق الثاني بأي دليل يقدمه الفريق الأول للأوامر الصادرة من الفريق الثاني والتي تحتفظ الشركة بها سواء كان ذلك إلكترونياً في برنامج التداول او من خلال نماذج موقعة أو أوامر مرسله بالفاكس او البريد الإلكتروني او غير ذلك و التي يقبل الفريق الثاني أن يقوم الفريق الأول بتسجيلها و الاحتفاظ بها و استخدامها كأدلة ثبوتية.

المادة (٩) : يقر الفريق الثاني بعلمه و موافقته أنه قد يرتب عليه خسائر تفوق قيمة إستثماراته حتى مع وجود أوامر وقف الخسائر **STOP LOSS ORDER** بسبب تقلبات السوق السريعة و ضوابط الأسواق الأجنبية ، و يحق للشركة مطالبة الفريق الثاني بأية مبالغ تترتب عليه و يكون ملزماً بدفعها .

المادة (١٠) : يقر الفريق الثاني بأنه طلع على تعليمات تنظيم تعامل شركات الخدمات المالية في الأوراق المالية في البورصات الأجنبية الصادرة بالإستناد لأحكام المادة (٥) من قانون تنظيم التعامل في البورصات الأجنبية رقم (١) لسنة ٢٠١٧ و المقررة بموجب قرار مجلس المفوضين رقم (٢٨٦/٢٠١٧) تاريخ (١٩/١٠/٢٠١٧) .

المادة (١١) : يقر الفريق الثاني بعلمه بوجود فروقات زمنية تتراوح ما بين ١٠ - ٢٠ دقيقة عن الاسعار الحالية للتداول ، و ان التداول يتم على اساس ذلك .

المادة (١٢) : يقر الفريق الثاني بعلمه و معرفته انه في حال اراد الحصول على الاسعار الحالية فإن عليه دفع رسوم اضافية لتفعيلها .

المادة (١٣) : يقر الفريق الثاني بأنه طلع على المخاطر الشديدة المتعلقة بالتعامل في البورصات الأجنبية و أنه لا يحق له المطالبة بأي خسائر او تعويضات بما في ذلك التعويضات عن أي فرصة بديلة ، و من هذه المخاطر على سبيل الذكر لا الحصر :-

أ- إختلاف الأسعار أثناء إدخال اوامر البيع و الشراء .

لا يملك الفريق الأول السيطرة على أسعار الطلب و العرض للتعامل بالأوراق المالية و الأدوات الأخرى و مشتقات الأصول على إختلاف أنواعها ، كما يجب الأخذ بعين الإعتبار الفروق الزمنية ما بين شاشات التداول و اي شاشات عرض أخرى للأسعار و الاسعار الحقيقية التي يتم تنفيذ الأوامر بناءً عليها و لا ترتب على الفريق الأول اية التزامات او تعويضات في حال إختلاف السعر المنفذ عن السعر المعروض على منصة التداول الذي يطلب الفريق الثاني التداول عليه .

ب- سرعة الإتصال .

لا يملك الفريق الأول السيطرة على سرعة الإتصال مع الوسيط الخارجي لتنفيذ أوامر البيع و الشراء فقد يحدث تأخير أثناء ذلك ذلك يؤدي الى عدم تنفيذ الأمر مباشرة و بالتالي إختلاف السعر المطلوب عن السعر المنفذ ، و بذلك لا يتحمل الفريق الأول مسؤولية ذلك ، و ان الفريق الثاني يتحمل مسؤولية انقطاع أو تأخر الإتصال في خدمة الانترنت من قبله ، اما بخصوص رسائل التبليغ الإلكترونية او الرسائل النصية قد يحدث تأخر في تبليغ الفريق الثاني عن عمليات التداول التي تمت لصالحه .

ج- فشل الإتصال او انقطاعه .

قد يواجه الفريق الأول مشكلة فشل الإتصال او انقطاعه مع الوسيط الخارجي تؤدي الى تأخر في إدخال أوامر الفريق الثاني او عدم إدخاله .

د- المخاطر السياسية .

هي تلك المخاطر التي يمكن ان تواجه العملاء عندما تتأزم العلاقات السياسية بين دول المستثمرين و الدول التي يستثمر في مؤسساتها غير مواطنيها ، مما قد يؤدي إلى تجميدها أو حتى مصادرتها . و من المخاطر السياسية التي قد تنشأ حدوث تغييرات في المعاهدات أو الاتفاقيات بين الدول تؤثر سلباً على الإستثمارات الخاصة أو الأعمال التجارية .

هـ- مخاطر خارجة عن السيطرة .

قد تحدث أحداث تمنعنا من الشراء أو البيع أو حتى إغلاق أي من المراكز أو حتى تمنعنا من التداول في سوق معين .

المادة (١٤) : يلتزم الفريق الثاني بتأمين النقد الكافي و اللازم للتداول في البورصات الأجنبية لحسابه إضافة إلى العمولات و البدلات المتفق عليها قبل إجراء أية عملية في حسابه .

المادة (١٥) : يلتزم الفريق الثاني بالمتابعة و المحافظة على نسبة هامش الصيانة و عدم وصولها الى الحد الذي يمكن الوسيط الاجنبي من اتخاذ اجراءات حماية الحساب من خلال اغلاق المراكز و / او العمليات المفتوحة ، و بذلك يخلى مسؤولية الفريق الأول عن اية اجراءات متخذة من قبل الوسيط الاجنبي .

المادة (١٦) : يقر و يؤافق الفريق الثاني على انه اطلع على كافة التفاصيل المتعلقة بالتداول و أنه فهمها ووافق عليها بما في ذلك الأدوات المطروحة للتداول ، حجم العقود من كل أداة ، نظام التداول و كافة التفاصيل المتعلقة به ، الرسوم المتعلقة بالتداول بما في ذلك الفائدة حيث ان بعض الأدوات المالية لديها كلفة فائدة يومية ، مخاطر التداول ... الخ ، و للمزيد من التوضيح يرجى من الفريق الثاني طلب الاستشارة من قبل أكثر من مسؤول ارتباط بالتداول كما يرجى اختبار الحساب الوهمي المتاح و تفتيش النواتج و وسائل أخرى بما في ذلك طلب المعلومات من أي أطراف أخرى غير الفريق الأول و ذلك قبل الشروع بالتداول . و أن الفريق الثاني و بالتوقيع على هذا العقد يخلى و بشكل كامل مسؤولية الفريق الأول عن أي عدم معرفة أو أي معرفة خاطئة بأي تفصيل من تفاصيل التداول .

المادة (١٧) : يقر الفريق الثاني بعلمه و موافقته على إمكانية حصول توسع مفاجئ في فروقات الاسعار (السريريد / **Spread**) أو إلغاء الأوامر المعلقة أو تعديل **Margin** أو تعديل **Leverage** او تعديل **Stop Out** أو إيقاف التداول و التعامل بالأوراق المالية و مشتقات الأصول على إختلاف أنواعها بدون سابق إنذار من الفريق الأول بقراره او بقرار الوسيط الاجنبي و أن ذلك قد يتم دون الرجوع للعميل مع إعفاء الفريق الأول من أية مسؤولية او مسائلة و يتحمل الفريق الثاني مسؤولية ما قد ينجم عن ذلك كإغلاق للمراكز المفتوحة و / او عدم التمكن من التداول و / أو التعرض لخسائر كبيرة و / أو غير ذلك ، و لا يحق له المطالبة بأي تعويض نتيجة ذلك .

المادة (١٨) : الإلتزام بالتقنين و التعليمات :

أ- يلتزم الفريق الثاني بأحكام قانون البورصات الأجنبية و الأنظمة و التعليمات و القرارات الصادرة بمقتضاه من هيئة الأوراق المالية و الأسواق المراد التداول فيها .

ب- يتحمل الفريق الثاني المسؤولية القانونية كاملة عن كافة المخالفات المرتكبة من قبله سواء كانت بعمليات التداول او مخالفة اي بند من بنود الاتفاقية .

ت- يلتزم الفريق الثاني بتوفير كافة الوثائق اللازمة لفتح الحساب لدى الوسيط الاجنبي ، و في حال عدم توفير تلك الوثائق فإنه لا يتم فتح حساب للعميل ، و عليه فإن الفريق الأول لا يلتزم للفريق الثاني بفتح الحساب الا بعد موافقة الوسيط الاجنبي على ذلك .

المادة (١٩) : يقر الفريق الثاني بصحة بياناته الشخصية كما يتحمل كامل المسؤولية في حال حدوث أي تغييرو يتعهد بالإبلاغ عن التعديلات .

المادة (٢٠) : تعتبر الحركات التي تتم على الحساب و المرسله الى الفريق الثاني صحيحة ما لم يبدي إعتراضه عليها خطياً فور تبليغه بالعمليات التي تمت على حسابه وفق الألية التي تم الإتفاق عليها .

المادة (٢١) : تعتبر كافة الأوامر المستلمة بيعا و شراءً من الفريق الثاني (التفاوض الشفوي او الخطي او بالهاتف او منصة التداول) هي اوامر صحيحة ، كما أنه يسقط أي ادعاء حول عدم صحة هذه الأوامر .

المادة (٢٢) : لا يبدي الفريق الثاني أية ممانعة من قيام الشركة بتبادل المعلومات مع مختلف الجهات الرقابية تطبيقاً لتقنين مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب و لتقنين الإمتثال الضريبي للحسابات الخارجية الأمريكي (**FAITA**) و أي قانون اخر مشابه يمكن ان يلتزم به من قبل الجهات الناظمة لجمال عمل الفريق الأول او يتم العمل به مستقبلاً .

المادة (٢٣) : يحق للفريقين دون أن يكونا ملزمين ببيان الأسباب لإنهاء هذا العقد قبل إنتهاء مدته من خلال إشعار خطي مقدم من الفريق الثاني ، او من خلال إشعار مقدم من الفريق الأول يفيد بانتهاء التعامل .

المادة (٢٤) : يقر الفريق الثاني بعلمه و موافقته بأنه للفرق الأول الحق المطلق بدون سابق إنذار و بدون فترة محددة في تعديل الإتفاقية و الشروط و الأحكام العامة لأي سبب و بأي تعديل يراه مناسباً و ذلك ضمن القوانين و أي تعليمات تصدرها أية جهة رسمية بخصوص الأسواق الأجنبية و يكتبه الفريق الأول باشعار الفريق الثاني بهذه التعديلات .

المادة (٢٥) : يقر الفريق الثاني و يلتزم بعدم الاساءة للفريق الأول من خلال استخدام الحساب ، نظام التداول الإلكتروني او العرض المقدم له من قبل الفريق الأول .

المادة (٢٦) : يلتزم الفريق الثاني بمتابعة حسابه الخاص و نسبة الهامش المطلوبة الى رأس المال **Margin Level** و وضع الحساب المالي و لا يتحمل الفريق الأول اية مسؤولية او التزام بمخاطبة الفريق الثاني و اعلامه بالوضع المالي للحساب ، و ان المسؤولية تقع على الفريق الثاني بتمويل الحساب من خلال الحسابات البنكية المتعامل بها و ذلك لحماية الحساب اذا لزم الامر .

المادة (٢٧) : يحق للفريق الأول مخاطبة الفريق الثاني لتسديد التزامات تمويل الهامش المطلوب من **Margin Call** بشكل يومي او اسبوعي او حسب ما تراه مناسباً أو ما يتطلبه الوسيط الاجنبي ، و يحق للشركة إغلاق بعض أو كل مراكز الفريق الثاني و ذلك لتخفيف هامش التمويل الى الحد المطلوب من رأس مال الحساب الخاص بالفريق الثاني ، و بهذا الاطار فإن عدم التزام الفريق الثاني بالاحتفاظ بسيولة كافية في حسابه تعطي الفريق الأول الحق بإغلاق بعض او كل المراكز المفتوحة حسبما يراه الفريق الأول مناسباً و بالوقت الذي يراه ، و لا يحق للفريق الثاني الإعتراض على ذلك او المطالبة بأي خسائر او تعويضات بما في ذلك التعويضات عن أي فرص بديلة .

المادة (٢٨) : يقر الفريق الثاني بعلمه و موافقته بأن الفريق الاول لا يتحمل أية خسائر ولا يشاركه أي خسائر أو أضرار مهما كانت ولأي سبب كان عدا الأخطاء التي تسبب بها الفريق الأول اثناء تنفيذ الأوامر أو إجراء سحبيات أو إيداعات ولا يتحمل الفريق الأول تكلفة أي فرصة بديلة أو تبعات أخرى قد تنجم عن حدوث هذه الأخطاء .

المادة (٢٩) : يقر الفريق الثاني أن أية أخبار أو معلومات أو تقارير أو آراء أو تحاليل أو غير ذلك يتلقاها العميل من خلال الفريق الأول سواء من خلال أي من موظفيه أو غير ذلك لتوقع اتجاه الأسواق تمثل آراء فقط وأنه لا يجوز اعتبارها كتصائح ولا يمكن جزم اتجاه الأسواق وعلى الفريق الثاني أن لا يعتمد اطلاقاً على أي من هذه الآراء أو المعلومات لاتخاذ قرارته وأن عليه الحصول على النصائح والمعلومات من أطراف أخرى غير الطرف الأول ومن خلال بحثه الشخصي كذلك وبالنهاية فان على الفريق الأول اتخاذ قراره . للتداول بنفسه وتحمل مسؤولية قراره بالكامل بغض النظر عن أي تأثير ويخلى الفريق الثاني مسؤولية الفريق الأول بالكامل عن أي خسائر قد تنجم نتيجة اتباع أي أخبار أو معلومات أو تقارير أو نصائح أو تحاليل أو غير ذلك يتلقاها العميل من خلال الفريق الأول سواء من خلال موظفيه كافة أو غير ذلك لتوقع اتجاه الأسواق .

المادة (٣٠) :

أ- توجه المراسلات إلى العناوين المذكورة في هذه الإتفاقية ، ويلتزم كل فريق بإشعار الفريق الآخر خطياً حال تغيير عنوانه ، وبخلاف ذلك يتحمل هذا الفريق مسؤولية أي تبليغ يتم على عنوانه السابق .
ب- يوافق الفريقين على تبادل واستلام كافة الوثائق والمراسلات والمعلومات الكترونياً او حسبما تم الاتفاق عليه ويكون ذلك ملزماً لهما .

المادة (٣١) : إذا تبين في أي وقت وجود بند أو أكثر من بنود هذه الإتفاقية يخالف حكماً قانونياً فإن بطلان هذا البند لا يبطل باقى بنود الإتفاقية وتبقى هذه الإتفاقية سارية المفعول .

المادة (٣٢) : تكون مدة هذه الإتفاقية سنة واحدة تجدد تلقائياً .

المادة (٣٣) : يقر الفريق الثاني بإطلاعه على نسخة من شروط وافصاحات الوسيط الاجنبي الملحق للإتفاقية وباللغة الانجليزية ، و يقر الفريق الثاني انه فهمها بالكامل وقبل شروطها وأنه يخلى مسؤولية

الفريق الاول من عدم ترجمة وشرح الاتفاقية وشروطها . كما يقر الفريق الثاني أنه استلم المشروحات الاضافية والشروط العامة للتداول بالاسواق المالية العالمية وأنه فهمها وقبل شروطها .

المادة (٣٤) : يقر الفريق الثاني بعلمه و اطلاعه على كافة شروط وافصاحات الوسيط الاجنبي وقبولها ، و انه على علم بوجود بعض المواد و/ او البنود ضمن شروط وافصاحات الوسيط الاجنبي لا تطبق على الفريق الاول لأنها تخص القانون الذي يتبعه الوسيط الاجنبي والذي يختلف عن القانون الأردني أو سياسة الوسيط الخارجي الخاصة والتي قد تختلف عن سياسة الفريق الأول وفي هذه الحالة يكون القانون الأردني وسياسات الفريق الأول الأولى بالتطبيق .

المادة (٣٥) : كما يخلى الفريق الثاني مسؤولية الفريق الاول من عدم إبلاغه بأية تعديلات تطرأ على شروط التداول او اية أمور أخرى تتعلق بالتداول مستقبلاً ، حيث ان الوسيط الاجنبي يبلغ الفريق الثاني

مباشرة من خلال اليميل او من خلال ارسال رسائل تنبيهية على منصة التداول الخاصة بالفريق الثاني .

المادة (٣٦) : عند تعارض أي بند في هذه الإتفاقية مع ما ورد في قانون البورصات الأجنبية والإنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه فلا يعمل به و تبقى الإتفاقية سارية المفعول .

المادة (٣٧) : في حال نشوء أي نزاع أو خلاف بين الفريق الأول والفريق الثاني بأي أمر يتصل بهذه الإتفاقية والخدمات المقدمة بموجبها ، فقد إتفق الفريقين على إعتبار محكمة حقوق بداية عمان (قصر العدل) هي المحكمة المختصة مكانياً بالنظر والفصل بذلك النزاع .

المادة (٣٨) : يقر ويلتزم الفريق الثاني بأنه في حال وجود وكالة يتم التعامل بها نيابة عن الموكل ، يجب إبلاغ الفريق الاول فور ايقاف الوكالة او لغائها او وفاة الموكل ، وفي حال اجراء اي تعامل في الحساب يتحمل الفريق الثاني او الورثة الشرعيين كامل المسؤولية القانونية امام الجهات الرسمية نتيجة استخدام الوكالة بصورة غير قانونية .

المادة (٣٩) : حيث أن الإتفاقية تتكون من عدة صفحات فإن توقيعها من قبل أطرافها على الصفحة الاخيرة يعتبر توقيعاً على جميع صفحاته ولا يحق للفريق الثاني الطعن بعدم توقيع أي صفحة من صفحاتها ويقر بأنه إطلع على جميع الملاحق المرفقة بالإتفاقية والمذكورة في البند الأخير .

المادة (٤٠) : يقر الفريق الثاني أنه قرأ الإتفاقية و المرفقات ادناه وأنه فهمها جميعاً واستوعبها بشكل واضح و وافق على كامل محتوياتها ويلتزم بما ورد بها التزاماً مطلقاً ويلتزم بقراءة كافة التعديلات التي تطرأ والتي يتم نشرها على الموقع الإلكتروني للشركة أو ترسل اليه بالبريد الإلكتروني .

المادة (٤١) : يقر الفريق الثاني بعلمه و موافقته على أنه يحق للفريق الأول تعديل قيمة المبالغ المستلمة في سجلاته لصالح الفريق الثاني في حال ورود معلومة تصحيحية لقيمة و/ أو عملة المبلغ المدع في حساب العميل أو السحب من رصيد العميل مبلغ الفرق الحاصل أو أي إجراء تصحيحي متخذ حول ذلك ، كما أخلى مسؤولية الفريق الأول من أية مسائل أو مطالبات مادية أو قانونية نتيجة أي إجراء تصحيحي متخذ من قبله وذلك لضمان الحماية والحفاظة على الحقوق المادية للفريق الأول نتيجة الإيداعات أو الحوالات المالية الخاطئة .

المادة (٤٢) : تتكون هذه الإتفاقية من مقدمة و اثنان و أربعون بنداً بما فيها هذا البند بالإضافة الى :

- النشرة الارشادية الإلزامية .
- مقدار العمولات .
- ملحق الاجراءات و التسويات .
- المشروحات الاضافية و الشروط العامة للتداول بالاسواق المالية العالمية .
- مشروحات المخاطر و التحذيرات .
- ملحق شروط وافصاحات الوسيط الاجنبي .

شركة الاعتماد المالي الاستثماري للوساطة المالية		الفريق الأول :
		الفريق الثاني :
	التوقيع :	

نموذج توقيع العميل :		

كيف علمت عنا ؟ موظف (ذكر اسم الموظف) الموقع الإلكتروني للشركة
مواقع التواصل (ذكرها) إعلانات و دعاية (ذكرها)
فرع أخرى (ذكرها)

للاستخدام الداخلي فقط :

اسم الموظف و التوقيع : توقيع مدير الوساطة :
موافقة مسؤول الاخطار : موافقة المدير العام :